

كويت ماري حيراني
داد كاي بالاي نييتيخادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٢/التحقيقية/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الصافي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بلهان ومحمد صائب التلشبدني وعبد صالح التميمي وميخائيل شمسون قس كورجيس وحسين أبو أكتن الماتونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز / المدعي / ياسين عسكر عبد ضابح .

التميز عليه / المدعي عليه/ وزير الداخلية/ إضافة لوظيفته وبجسده الموقوف المحلوقى
الزائد عمار كاسم حصون .

الادعاء

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه مفوض في مديرية شرطة محافظة الأنبار/الشرطة القضائية ، وبسبب تاريخ ٢٠٠٧/١٠/١ تم توقيفه بتهمة كيدية وتم الإفراج عنه من محكمة جنات الأنبار بالمدعى المرقمة (٢٠١١/ج/١٨٦) في ٢٠١١/١٢/٢٨ واكتسب القرار الدرجة القطعية ، وقد تم إنهاء خدماته من الوظيفة بون سلة قانوني أو كتاب من أي جهة علماً ورغم مراجعته الكثيرة إلا أنه لم يحصل على أي نتيجة .
تقدم المدعي (التميز) لدى المدعي عليه/ إضافة لتوقيفاته بتاريخ ٢٠١٢/٢/٩ ولم يبت بتقلمه . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/٩/٤ طالماً الحكم بإلزام المدعي عليه / إضافة لتوقيفاته باعتدائه على الوظيفة ونتيجة المرافعة الغريبة العنيفة أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ وبعد الاضطرار (٣٧٠/أ/٢٠١٢) حكماً بالانقضاء وبغضى برد دعوى المدعي . ولعدم قناعة التميز بالحكم طعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحة التمييزية المؤرخة ٢٠١٣/١/٢٨ طالماً تقضيه للأسباب الواردة .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن السمة القانونية بمرر قبوله شكلاً وبعدم عطف النظر في القرار التمييزي وجد أنه صحيح ومرافق للقانون لما أسند إليه من أسباب تلك أن المدعي (التميز)

كوت ماري عراق
داد كاي بالاي نيوتتخدي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٢/تجارية/تتميز/٢٠١٣

كان مفوضاً في مديرية شرطة الاتيار / الشرطة القضائية التابعة الى المدعى عليه (التميز عليه) وقد انهيت خدماته فطلب إعاقته الى الخدمة وأنه اقام دعوى أمام محكمة القضاء الإداري بهذا الخصوص دون وجود قرار صادر من المدعى عليه / إضافة توظيفته للطعن فيه وتلك حسب القرار الصدي (التميز) أمام المحكمة أعلاه في جلستي المرافعة المؤرختين ٢٠١٢/١١/١٩ و ٢٠١٢/١٢/١٧ . وحيث أن محكمة القضاء الإداري تخصص بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين و الهيئات في نوازل الدولة والقطاع العام حسب أحكام الفقرة (د) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ (المعدل) عليه فتكون الدعوى واجبة الرد لخطوها من محل للطعن فيه ، وحيث أن محكمة القضاء الإداري قد سارت في هذا الاتجاه وأقرت رد الدعوى وبأنسب الأسباب المبينة أعلاه لذا فتكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون ، قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتعديل التميز برسم التمييز وصغر القرار استناداً لأحكام المادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩١) من الدستور وبالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٦ .

الرئيس
مدحت محمود

العضو
فاروق محمد السعيد

العضو
جابر الفايز الحسيني

العضو
كريم هادي محمد

العضو
كريم احمد الباني

العضو
محمد صالح الشيباني

العضو
عزود صالح التميمي

العضو
ميثال شمشون قس كوريشي

العضو
حسين ابو المن